الفرع الثالث
نقد نظرية القانون الطبيعي

القانون الطبيعي مرادف للقانون الأخلاقي. وللإيمان بعقل الإنسان كانسان، بعيداً عن الفوارق العرقية أو الطبقية أو حتى التفاضل العلمي. وبهذا يحقق أعظم انجاز إنساني، إلا أن المشكلة تظهر في أن القانون الطبيعي كان مطية لأسوء ألوان الفلسفات القانونية، والتي جرت البشرية إلى كوارث فظيعة، إذ أن القانون الطبيعي الذي يعبر عن المثل العليا والمبادئ الخالدة قد يتعرض لعملية الخلط، فيسوء استخدامها، ومن هنا فإن القانون الطبيعي، يجب أن يظل بعيداً عن الخلط، لكي يقوم بدوره في تمييز العدل الحقيقي عن العدل المزيّف.

وكشأن كافة القضايا خضع طرح القانون الطبيعي للنقد فطوال القرن التاسع عشر تعرض لهجوم عنيف شكك في صحة فحواه، ومن هذه الانتقادات ما يأتي:

١. مصادر القانون الطبيعي متضاربة، اذ إن أنصار القانون الطبيعي قد اختلفوا في تحديد مصدره، فبعضهم ذهب إلى أن القانون الطبيعي من صنع الله، والبعض الآخر ذهب إلى أنها مستنبطة من الطبيعة ذاتها ولا دخل لإرادة الله في صنعها.
٢. القول بان العقل البشري هو الذي يكشف عن قواعد القانون الطبيعي يؤدي إلى اختلاف هذه القواعد باختلاف الأشخاص الذين يستخلصونها بعقولهم، ومن ثمة تختلف قاعدة القانون الطبيعي من شخص إلى أخر في مسالة واحدة.
٣. القول بوجود قواعد ثابتة خالدة لا تتغير بتغير الزمان أو المكان قول غير صحيح، يكذبه الواقع وينفيه التاريخ، من ناحيتين:
   أ. القانون هو تعبير عن روح كل شعب وانعكاس لعبقريته الخاصة، ولا يجوز بالتالي أن نقيد قواعد القانون الوضعي في دولة معينة بمبادئ ثابتة خالدة بحجة أن تلك المبادئ تنتمي إلى القانون الطبيعي.
   ب. القانون وليد البيئة الاجتماعية وحدها وهي متغيرة في الزمان والمكان فمن غير المعقول أن يثبت القانون على حال واحدة.
٤. استخدم بعض أنصار القانون الطبيعي مضمونه في تدعيم سلطات الحاكم وتقليص حرية الشعوب وحرمان الأفراد من حق معارضته حتى ولو كان ظالماً.

٥. طغيان الجانب الفلسفي على نظرية القانون الطبيعي، فالقول بأنها قانون مثالي ونموذجي، يجعلها فكرة فلسفية، ويخرج النظرية من نطاق الدراسات القانونية إلى نطاق الدراسات الفلسفية، وهذا ما نادى به بعض نقاد النظرية من أن القانون الطبيعي يخرج من حيز القانون بالمعنى الدقيق.

٦. تخلط هذه المدرسة بين القانون والأخلاق، إذ أن عرض نظرية القانون الطبيعي على أنها عبارة عن مبادئ أخلاقية يعرّيها من صفة الإلزام، اذ ليس للأخلاق صفة إلزامية، ويترتب على ذلك أن القانون الطبيعي غير مُلزم وبالتالي فالقانون المتفرع من القانون الطبيعي يكون غير ملزم.

٧. أن مبادئ القانون الوضعي لا جدوى منها من الناحية العملية فالتسليم بجدواها يقتضي ترتيب بعض النتائج التي تكفل لتلك المبادئ قدرا من الفعالية فقد كان يتعين من ناحية أن نفرض على الدولة واجب احترام القانون الطبيعي كما يجب من ناحية أخرى أن نعترف للأفراد بقدرة مخالفة القاعدة القانونية الوضعية أن خالفت قواعد القانون الطبيعي وهنا نسجل أن التاريخ يثبت لنا أن أي مجتمع سواء إن كان عربي أم غربي لم يتوصل إلى إقرار هاتين النتيجتين بطريقة محددة.